

وعلی المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطيان ؛

وعلی قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية ؛
وعلی ما ارتأاه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف ناحية تقرها بمرسوم منشور إلى كثوف البلاد الملحقة بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٥ ويصحح اسم ناحية كفر السقا بمركز ايتاي البارود ب مديرية البحيرة الواردة بالكشف المذكورة إلى ناحية العيون بالمركز المذكور .

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ما صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٧٨ (١٧ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩

في شأن جمعية الملال الآخر للجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاختصاصات في نظام العمل في الحكومة المركزية والمجاين التزكيتين ؛

وعلى المرسوم رقم ٦٩ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ بإصدار اتفاقيات

جنيف الأربع لحماية حجاج الحرب الموقع عليها في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٤٠ في شأن استعمال شارة

الملال الآخر والشعارات المشابهة لها ؛

وعلی المرسوم رقم ٤٠ الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٤٢ تشكيل جمعية الملال

الأخر الساري ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٩

بالتصريح للسيد الاستاذ على فتحى بالجمع بين المعاش
والكافأة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلی القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبلتعيين فيها ؛

قرر :

مادة ١ :

(أ) يصرح للسيد الاستاذ على فتحى بالجمع بين المعاش ومكافأة قدرها ٢٥ ج (خمسة وعشرون جنيها) شهرياً عن المدة من ١٩٥٧/٤/٤ إلى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٧ وذلك نظير عمله كأستاذ غير متفرغ بجامعة الاسكندرية في المدة المذكورة .

(ب) ويصرح لسيادته بالجمع بين المعاش ومكافأة قدرها ٣٠ ج (ثلاثون جنيها) شهرياً عن المدة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ لغاية آخر يونيو سنة ١٩٥٩ أو انتهاء العقد أيهما أقرب . وذلك نظير عمله تكبير في الشهون الإنسانية بجامعة أسيوط .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٧٨ (١٧ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٩

بتصحیح قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٢٧/١٩٥٥
بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

و بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضرية الأطيان ؛

(ج) جواز قيام الجهة الإدارية المختصة بنزع الملكية لفائدة العامة التي تقوم بها الجمعية .

(د) قيام علاقة الجمعية بالمتغرين بها طبقاً لاختتها الخاصة المصدق عليها بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي دون غيرها من القوانين واللوائح .

مادة ٧ - تدفع جمعية الملال الأخر السوري في جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة ويستمر مجلس إدارتها الحال قائماً بباشرة أعمالها مؤقتاً إلى أن يتم تكوين فرع الإقليم السوري طبقاً للنظام المعتمد .

وتنتقل أموال هذه الجمعية بما لها وما عليها لفرع جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة بالإقليم السوري

كما يستمر المدير الحالى لجمعية الملال الأخر بالإقليم المصرى في مباشرة أعمالها مؤقتاً إلى أن يتم تكوين فرع الإقليم المصرى طبقاً للنظام المعتمد وتوجه أموال هذه الجمعية لفرع جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة بالإقليم المصرى فيما عدا ما يقرر وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي توجيهه من هذه الأموال لمركز العام .

مادة ٨ - تدفع جمعيات الإسعاف والاتحاد الإسعاف بالإقليم المصرى في جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة، وستمر مجلس إدارتها الحالية قائمة بباشرة أعمالها إلى أن يتم تنظيم الإسعاف الطبي طبقاً للنظام المعتمد للجمعية ، وبعده بقيام هذا النظام في المناطق المختلفة للجمهورية بقرار وزارى .

مادة ٩ - يلزى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بالاتفاق مع وزير الصحة المركزي القرارات الازمة لتنفيذ هذا القرار في إقليمي الجمهورية .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر باسم الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٧٨ (١٧ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ باعتبار جمعيات الإسعاف العام الأهلية في جميع أنحاء جمهورية مصر من جمعيات النفع العام ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٥٧ باعتبار اتحاد جمعيات الإسعاف بمصر من جمعيات النفع العام ؛

وعلم نظام جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة .

وحيث إن خدمة الإسعاف أصبحت من أغراض جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة ، وتحتنيها للتناسق بين خدمات الجمعيات التي تهتم بتحقيق هذا الفرض المشترك وتتوحد إدارتها ؛
وعلم ما أرتأاه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر جمعية الملال الأخر للجمهورية العربية المتحدة من الجمعيات الخاصة ذات النفع العام ويكون لها الشخصية الاعتبارية طبقاً لذاتها الأساسية الذي يعتمد ووزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي .

مادة ٢ - يكون باسمه رئيس ونائب رئيس يعينان بقرار جمهوري لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد .

مادة ٣ - تعتبر الجمعية المشار إليها الجمعية الوحيدة في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة التي تمثل الملال الأخر محلياً ودولياً ويرخص لها بحمل واستعمال شعار الملال الأخر طبقاً للقواعد المنصوص عنها في الاتفاقيات الدولية وهي مقبولة في زمن الحرب كهيئة معاونة للادارات الطبية بالقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤ - تقوم هذه الجمعية بتنظيم أعمال الإسعاف الطبي في جميع أنحاء الجمهورية و تكون وحدتها المسئولة عن ذلك على الوجه المبين في نظامها الأساسي .

مادة ٥ - تتمتع الجمعية المشار إليها بجميع المزايا والمحصانات المبينة في اتفاقيات جنيف ، وكذلك بجميع المزايا التي تقضى بها أية اتفاقيات دولية أخرى تعقد في المستقبل .

مادة ٦ - تتمتع الجمعية المذكورة باختصاصات السلطة العامة الآتية :

(أ) عدم جواز المخزون أو موالها .

(ب) عدم حواز تملك هذه الأموال بعضه المدة .